

3

الكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية

من إصدارات
الشبكة الإقليمية
للمسؤولية الاجتماعية
2019





الكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية

من إصدارات
الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية
الجزء الثالث – ٢٠١٩م

لجنة مشروع
الكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية

• **بروفيسور يوسف عبدالغفار**
إشراف عام

• **أ.د علي آل إبراهيم**
رئيس التحرير المسؤول

• **د. نعيمة الغنام**
رئيسة الهيئة الاستشارية

• **أ. خديجة بابكر محمد**
المنسق العلمي

• **أ. حسن جاسم الجاسم**
المستشار اللغوي

• **أ. عبدالرحمن فضلو الشنقيطي**
المدقق اللغوي

• **أ. أمجد سيد مكنن عبدالله**
المستشار الإعلامي

Harmony Design

المحتويات

ت	المقال	رقم الصفحة
1	برنامج الدكتور طلال أبوغزالة الفكري للمسؤولية المجتمعية هيئة التحرير	7
2	البناء المستدام لمنظماتنا الخيرية والمجتمعية البروفيسور يوسف عبدالغفار رئيس مجلس إدارة الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية	10
3	تجربة المعهد العربي للتخطيط في الممارسة والترويج لأهداف وأبعاد أخلاقيات الأعمال والمسؤولية المجتمعية الدكتور بدر عثمان مال الله مدير عام المعهد العربي للتخطيط - دولة الكويت السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية	12
4	البيئة والتنمية المستدامة في قطر: الإنجازات والتحديات الدكتور محمد بن سيف الكواري السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية المفوض الأممي للترويج لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	20
5	دور المجتمع الأكاديمي في تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة العربية في ضوء مسؤولياته الاجتماعية الدكتور خليل الخطيب أستاذ إدارة التعليم العالي المساعد - جامعة صنعاء مدير عام الدراسات والبحوث - وزارة التعليم العالي - اليمن	24
6	الإعلام المسؤول والتحديات الاقتصادية نحو استدامته أ. د علي عبدالله آل إبراهيم رئيس التحرير المسؤول للكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية	27
7	المسؤولية المجتمعية كجزء من منظومة بناء المستقبل الدكتور صالح سليم الحموري السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية	29

31	المسؤولية المجتمعية وعلاقتها بالتنمية المستدامة الدكتور عماد سعد استشاري استدامة ومسؤولية مجتمعية، الإمارات	8
33	تعزيز التأثير الملموس لأخلاقيات الأعمال على تدعيم وتمكين المجتمع المدني النائب فؤاد مخزومي رئيس مجلس إدارة مؤسسة المخزومي	9
36	بمفاهيم أخلاقيات الأعمال والمسؤولية المجتمعية ومجالات تطبيقهما في المملكة العربية السعودية الدكتورة انتصار أحمد فلمبان رئيسة لجنة المرأة والأسرة بالمنظمة العربية للسلامة المرورية	10
39	تعزيز ممارسات وتطبيقات أخلاقيات الأعمال على المستوى المؤسساتي وطنياً أو دولياً الأستاذ جمال بن عبيد البح رئيس منظمة الاسرة العربية - السفير الدولي للمسؤولية الاجتماعية	10
43	إعادة تدوير مصادر الخبرات البشرية الدكتور عواطف عبدالرحمن القطان ماجستير إدارة أعمال - مدير عام شركة الكويت للتقدمية للاستشارات الإدارية	11
46	القيادات المصرفية ودورها في تعزيز المسؤولية المجتمعية: تجارب ودروس مستفادة الدكتور وليد عبد موله مستشار في الجهاز الفني في المعهد العربي للتخطيط	12
53	أخلاقيات الأعمال والمسؤولية المجتمعية الدكتور يوسف بن عثمان الحزيم الأمين العام لمؤسسة العنود الخيرية - الرئيس التنفيذي لمؤسسة العنود للاستثمار	13
61	التقنيات الحديثة في تدريس أهداف التنمية المستدامة الأستاذة مرام عبدالمجيد القاسمي معلمة لغة عربية - مختصة في تدريس أهداف التنمية المستدامة	14
63	أهداف التنمية المستدامة: 2015-2030 لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة الدكتورة هلا السعيد أكاديمية وباحثة في مجال شؤون الإعاقة	15

71	المسؤولية الاجتماعية للشركات الاقتصادية كشريك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 الأستاذة شامة عوض الكريم عبد السلام عثمان محاضر بجامعة النيلين قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والخدمة الاجتماعية	16
74	دور المسؤولية الاجتماعية للصحافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأستاذ عصام بابكر كوكو رئيس مركز الخرطوم للمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة	17
77	دور الإعلام في نشر الوعي بقضايا التنمية المستدامة الأستاذة خولة مرتضوي إعلامية وباحثة أكاديمية- جامعة قطر	18
80	حوكمة ممارسات أهداف التنمية المستدامة 2030 الأستاذ خالد مفتاح باحث أكاديمي	19
82	المسؤولية الاجتماعية التثقيفية في القانون المحامي عبدالله ضعيان العنزي رئيس لجنة التنمية المستدامة في جمعية المحامين الكويتية - دولة الكويت	20
84	التغيرات المناخية وتأثيرها على الفقراء الأستاذ محمد إبراهيم خاطر كاتب ومدرّب، المشرف على موقع تعارفوا	21
87	المسؤولية الاجتماعية.. تنمية مستدامة ومنافع عديدة للقطاع الخاص الدكتور يعقوب محمد بنى هذيل الأمين العام للمنظمة الدولية للمسؤولية المجتمعية – امريكا – الاردن	22
90	أخلاقيات العمل في المجال الإعلامي التقليدي والحديث المستشار بدر محسن المطيري مستشار في الإعلام والتنمية وخبير في المسؤولية المجتمعية	23
94	المصداقية في إدارة الأعمال الدكتور ميسر صديق الخبير الدولي و المدرّب الدولي المعتمد في المسؤولية الاجتماعية	24
96	المسؤولية المجتمعية لدى المصارف الإسلامية في مملكة البحرين (السكن الاجتماعي أنموذجاً) الأستاذ محمد حمزة علي عبدالرحمن فلامرزي باحث في مرحلة الدكتوراة لتخصص الفقه وأصوله	25

100	دور التميز المؤسسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الدكتور شهاب أحمد العثمان المدير العام لمعهد الانجاز المتفوق للتدريب والاستشارات الإدارية والاقتصادية والمالية	26
103	المسؤولية الاجتماعية أيقونة الشراكة بين الدولة وقطاع الأعمال لتحقيق التنمية المستدامة الأستاذ ابراهيم ناصر المعطش الرئيس التنفيذي للمركز السعودي للمركز السعودي للمسؤولية الاجتماعية	27
106	الطاقة النظيفة من أجل تنمية مستدامة أفضل الدكتور محمد عبدالله الشياب أكاديمي وخبير في مجال التنمية والتخطيط البيئي	28
109	تسويق القيم عبر برامج المسؤولية الاجتماعية الدكتور زهير منصور المزيدي مدير عام مؤسسة الاعلاميون العرب - مدير المؤسسة العربية للقيم المجتمعية	29
112	مبادرة تعزيز مفاهيم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 بين منسوبي الجامعة والمجتمع الأستاذ فيصل بن فرج المطيري أستاذ التعليم المستمر والتنمية البشرية المشارك بجامعة المجمعة المشرف على مرصد المسؤولية الاجتماعية	30
115	معايير وضوابط تحقيق التنمية المستدامة الأستاذة خلود الشايع متخصصة في مجال المسؤولية المجتمعية	31
118	نحو مسكن صحي ومدن مستدامة الدكتور زكريا عبد القادر خنجي مستشار وخبير تدريب في علم الإدارة والتنمية البشرية	32
125	جوانب من المسؤولية في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بقلم: الدكتور عادل أحمد المرزوقي نائب رئيس الشبكة الاقليمية للمسؤولية الاجتماعية	33

تقديم

برنامج الدكتور طلال أبوغزالة الفكري للمسؤولية المجتمعية

بقلم: هيئة التحرير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

يأتي الجزء الثالث من سلسلة إصدارات « الكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية » بثوب جديد، حيث يحمل هذا الجزء اسم علم من أعلام المسؤولية المجتمعية في العالم العربي والدولي. وذلك بعد أن قدم سعادة الدكتور طلال أبوغزالة السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية دعمه لإطلاق برنامج عربي فكري في مجال المسؤولية المجتمعية يتوج بأسمه. وتقوم فكرة البرنامج على إصدار كتب متخصصة في مجالات المسؤولية المجتمعية باللغة العربية، وذلك للعمل على تطوير الفكر التنموي المستدام للمجتمعات العربية، بغرض المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال البرامج العلمية الفاعلة والمؤثرة. وبناء عليه، فقد أرتأت الشبكة الاقليمية للمسؤولية الاجتماعية أن يكون هناك كتابا يتضمن مقالات علمية رصينة، تكون مرجعا للباحثين، وأصحاب العلاقة من القطاعات الحكومية والخاصة والمجتمعية، ويتم تأليفه بجهد جماعي من قبل أعضاء « الشبكة الاقليمية للمسؤولية الاجتماعية»، إضافة إلى خبراء ومفوضي وسفراء الشبكة الاقليمية في المنطقة العربية، وغيرهم من الخبراء والمتخصصين. وقد أصدرت « الشبكة الاقليمية للمسؤولية الاجتماعية » جزئين من قبل في إطار هذه المبادرة العلمية العربية خلال عام ٢٠١٩م، حيث شارك في تأليف الجزء الأول (٣٣) متخصصا عربيا في مجالات المسؤولية المجتمعية، في حين شارك في تأليف الجزء الثاني (٣٢) متخصصا. وجاءت مبادرة سعادة الدكتور طلال أبوغزالة رئيس مجموعة طلال أبوغزالة - السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية - لدعم هذا العمل العلمي بهدف استدامة هذا الجهد الفكري العربي، من خلال تقديم مجموعته منحة مالية ستساهم بإذن الله بإصدار عدد من الإصدارات الفصلية من هذه الإصدارات حتى نهاية عام ٢٠٢٠.

ولقد حرصنا في هذا الكتاب العلمي، أن نقدم رموزا عربية متخصصة في مجالات المسؤولية المجتمعية ، إضافة إلى تخصصها في مجالات مهنية وعلمية ذات صلة بممارسات المسؤولية المجتمعية، والتي ندرجها عبر أبعاد عديدة منها: الخدمة المجتمعية، وأخلاقيات الأعمال، إضافة إلى التنمية المستدامة، والتطوع المؤسسي، ونحو ذلك.

وختاما، نسأل الله أن تجدوا في هذا الجهد العلمي التوعوي ما تتطلعون إليه من مخرجات هادفة، تنعكس بإيجابية على مسيرة المهتمين بمجالات المسؤولية المجتمعية في منطقتنا العربية. والشكر موصول إلى رائد المسؤولية المجتمعية وسفيرها في العالم العربي سعادة الدكتور طلال أبوغزالة على رعايته لهذا البرنامج والتي سينعكس بإذن الله تعالى على استدامة هذا العمل وتطوره.

الكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية

3

البناء المستدام لمنظماتنا الخيرية والمجتمعية

بقلم: البروفيسور يوسف عبدالغفار
رئيس مجلس إدارة الشبكة الاقليمية للمسؤولية الاجتماعية

إن التطور الذي حدث في بيئاتنا التنظيمية المختلفة نتيجة للمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها منطقتنا، تركت آثارا واضحة على منظماتنا ذات الصلة بمجالات العمل المجتمعي والخيري، فكان لا بد أن نعمل على أن تطور هذه المنظمات جهودها، وتعمل كذلك على نقل هذه المنظمات من منظمات تدار بعقول فردية الى منظمات تدار وفق منهج مؤسسي احترافي لضمان استدامة أعمالها. وفي الحقيقة، هناك حاجة ماسة لتدار هذه المنظمات وفق منهجيات مؤسسية، لأن ذلك ينقل العمل من الفردية الى الجماعية، ومن العضوية الإدارية إلى التخطيط، ومن الغموض الى الوضوح. وكذلك، فإن العمل المؤسسي للمنظمات المجتمعية والخيرية ينقل عملها من محدودية الموارد إلى تعددية الموارد، ومن التأثير المحدود إلى التأثير الواسع.

إضافة إلى ذلك، فإنه ينقل العمل من الوضع العرفي إلى الوضع الشرعي والقانوني. وللعمل المؤسسي فوائد عديدة يعود أثرها على المنظمات المجتمعية والخيرية بصورة مباشرة، حيث يضمن ثبات العمل واستدامته، ويحافظ على تراكم الخبرات والتجارب والمعلومات. كما يحافظ على الاستقرار الإداري والمالي للمنظمة. ويضمن كذلك، عدم تفرد القائد أو القيادة باتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالمنظمة. ويضمن أن جميع العاملين فيها ملتزمون بمنظومة من القيم والمبادئ يتمحور حولها أدائهم وسلوكهم وعلاقاتهم المهنية والإنسانية. إضافة إلى ذلك، يؤكد العمل المؤسسي على جاهزية المنظمة في تقديم القيادة البديلة في وقت الضرورة والطوارئ. ويضمن أن الإدارة ستجتهد لاختيار أفضل الأساليب والنظريات الإدارية التي تحقق أعلى نسبة من الانتاجية والعائد، وكذلك سوف تدعم منظومتها بأفضل الموارد البشرية من خلال اتباع سياسة متطورة في الاختيار والتوظيف والتأهيل والتدريب.

ويستعرض الدكتور محمد أكرم العدلوني الخبير الإداري المعروف «مستلزمات البناء المؤسسي للمنظمات المجتمعية والخيرية» في كتابه الموسوم بعنوان «العمل المؤسسي» والتي منها: انفراد فكرة وغرض المنظمة، والمشروعية الرسمية والتي تشمل التراخيص اللازمة من جهات الاختصاص، وخبرة القيادة وكفاءتها وتفرغها، إضافة إلى حسن الإدارة المالية لأعمالها سواء من ناحية قدرتها على تنمية مواردها المالية إضافة إلى حسن توظيف هذه الموارد لاستدامة أعمالها وتحقيق أهدافها. وأن تتوفر لدى المنظمة خطط لعملياتها وبرامجها وأنشطتها سواء الإستراتيجية منها والتنفيذية. وكذلك من الأمور الضرورية، توفر دليل للوائح والإجراءات الداخلية، ودليل توجيهي وآليات واضحة لاختيار وإدارة الموارد البشرية للمنظمة سواء كانوا من العاملين أو المتطوعين. كما

أنه توفر السمعة الجيدة للمنظمة المجتمعية والخيرية أمر في غاية الأهمية. وعليه، يجب على المنظمات أن تمتلك دليلاً إرشادياً وتنفيذياً لإدارة سمعتها. كما أن، توفر مقر مناسب للمنظمة المجتمعية والخيرية يعزز من ممارساتها المؤسسية المؤدي إلى استدامة أعمالها وتعظيم أثر أنشطتها، إضافة إلى قدرة المنظمة على اتخاذ القرار وفق قواعد مرجعية وتسلسل تنظيمي واضح ومعتمد. وكذلك تحديد الجمهور المستهدف لأعمال وأنشطة المنظمة المجتمعية أمر في غاية الأهمية لأن الخطط والبرامج يتم توجيهها بشكل صائب، مما يضمن تحقيق العائد المأمول. وأخيراً وجود أنظمة للرقابة والمتابعة لجميع مراحل أعمال المنظمة وأنشطتها وبرامجها يحقق منظومة مؤسسية لهذه الأعمال.

ويضيف الدكتور محمد العدلوني قائلاً: هناك أركان سبعة للعمل المؤسسي في المنظمات المجتمعية والخيرية منها: تبني منظومة من القيم والمبادئ يتمحور حولها عمل المنظمة، ووجود استراتيجية واضحة ومحددة. وكذلك، بناء هيكل تنظيمي متين يتناسب مع طبيعة المنظمة واستراتيجيتها، وتبني نمط أو أسلوب إداري يتناسب مع رؤية المنظمة، ووضع أنظمة عمل دقيقة ومرنة، والعمل على استقطاب كوادر بشرية ذات نوعية متميزة تتناسب مع مهمة المنظمة، وتنمية مستمرة للمهارات لأداء عمل المنظمة.

وختاماً، إن الدافع لي للكتابة في هذا الموضوع، هو ما أشاهده من العدد الكبير للمنظمات الخيرية والمجتمعية التي تعمل في منطقتنا الإسلامية والعربية للاستجابة للحاجات المجتمعية، والمساهمة في تنمية مجتمعاتها أو المستهدفة من خدماتها وأنشطتها، وبالتالي، التزامها بمنظومة العمل المؤسسي أصبح شرطاً لا يمكن الاستغناء عنه وفقاً للتشريعات الوطنية والممارسات الدولية المعيارية. .

تجربة المعهد العربي للتخطيط في الممارسة والترويج لأهداف وأبعاد أخلاقيات الأعمال والمسؤولية المجتمعية

إعداد: الدكتور بدر عثمان مال الله

مدير عام المعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت
السفير الدولي للمسؤولية الاجتماعية

١ - المقدمة

يدرك المعهد العربي للتخطيط، كمؤسسة عربية إقليمية متخصصة غير ربحية، أهمية ودور المسؤولية المجتمعية وممارسات أخلاقيات الأعمال في الرقي بمكانة وسمعة المؤسسات العربية وتنافسيتها وقدرتها على المساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تميز المعهد خلال السنوات الثمان الماضية من مسيرته العملية باهتمامه المتزايد بقضايا المسؤولية المجتمعية كونها تمثل الإطار التنموي الأمثل.

ويعتمد المعهد العربي للتخطيط مفهومًا واسعًا وشاملاً للمسؤولية المجتمعية يقوم على استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة بشكل أمثل وبطريقة تعود بالفائدة على المجتمعات العربية وأصحاب المصلحة وبشكل يتوافق مع الفكر التنموي التطبيقي الهادف لمواجهة التحديات التنموية للدول العربية. ويتوافق هذا التعريف مع ما نادى به العديد من المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية وهيئة الأعمال العالمية للتنمية المستدامة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويعمل المعهد بمقتضى هذا المفهوم على توجيه كل جهوده وموارده صوب تجسيد هذا المفهوم على كافة المستويات والنشاطات على النحو الذي يرقى بسمعة المعهد ونوعية العمل التنموي في المنطقة العربية، وهو ما يعكس مقاربة جديدة أصبحت بموجبها المسؤولية المجتمعية عنصراً حيوياً في تنافسية المعهد إقليمياً ودولياً.

وقد قام المعهد بموجب هذا التعريف بتركيز ممارساته للمسؤولية المجتمعية في مجالين أساسيين هما: (١) ثقافة العمل والبيئة التنظيمية المحفزة و(٢) تطوير نموذج العمل والانفتاح على أصحاب المصلحة وعلى التحديات التنموية المتجددة. تهدف هذه الورقة للتعريف بتجربة المعهد العربي للتخطيط في توظيف وتفعيل أبعاد وممارسات أخلاقيات الأعمال والمسؤولية المجتمعية في جهوده الإنمائية بالإضافة إلى التأكيد على أهمية تحفيز المنظمات والمؤسسات العربية العامة والخاصة لتبني ممارسات أكثر مسؤولية.

٢- أخلاقيات الأعمال والمسؤولية المجتمعية - ركن أساسي للتنمية المستدامة

قبل التطرق إلى تجربة المعهد العربي للتخطيط في تعزيز ممارسات وتطبيقات أخلاقيات الأعمال والمسؤولية المجتمعية، لا بد من الإشارة، إلى أن المسؤولية المجتمعية هي إطار عمل أخلاقي تلتزم بموجبه المنظمات ومؤسسات الأعمال بالعمل

لتحقيق الصالح العام. وبالرغم من تجلي المسؤولية المجتمعية تقليدياً في العمل الخيري والتطوعي والإنساني، فإن المستجدات التنموية الحديثة والتحديات التي تواجهها الدول تتطلب تضافر جهود الحكومات والقطاع الخاص من خلال تفعيل المسؤولية المجتمعية للشركات والمنظمات للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أقرها المجتمع الدولي. وقد بدأ هذا النهج بالتبلور مع بداية الألفية الثالثة مدفوعاً بارتفاع الوعي البشري حول المخاطر البيئية وتفاقم الأزمات الاقتصادية وجنوح الشركات العملاقة لبناء صورة إيجابية ومسؤولة. وقد أدى اعتماد أهداف التنمية المستدامة عام ٢٠١٥ إلى التأكيد على أهمية المسؤولية المجتمعية في إطار خطط واستراتيجيات التنمية على مستوى الدول والمؤسسات، حيث التزمت الدول باعتماد نماذج تنمية تراعي البعد الإنساني والاحتياجات البشرية ومتطلبات حماية البيئة والإدارة الرشيدة. ونتيجة لذلك، باشرت العديد من الدول، بما فيها العديد من الدول العربية، سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية لدعم جهود التنمية المستدامة والتي تعتبر المسؤولية المجتمعية لشركاء التنمية - الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات النفع العام والمواطنين - واحدة من أدواتها الرئيسية.

تعرف التنمية المستدامة الاقتصادية والمجتمعية والبيئية بعملية تطوير الاقتصادات والمجتمعات والمدن لاشباع حاجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم. بالمقابل تعني المسؤولية المجتمعية التزام المنظمات ومؤسسات الأعمال الخاصة والعامة بالعمل لمصلحة المجتمع، جنباً إلى جنب، مع أنشطتها الاقتصادية الربحية.

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن مبادئ المسؤولية المجتمعية تتواءم مع أغلب أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، فإن تحقيق الهدف الثامن الخاص بـ «تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوفير العمل اللائق للجميع» يتطلب تأمين فرص عمل

لائقة للجميع بحيث تساعدهم في تحسين مستوى المعيشة وتلبية متطلباتهم الأساسية. وبالتالي، فإن عملية التوظيف والتشغيل والتدريب المهني هي في الأساس، أحد أهم عناصر المسؤولية المجتمعية التي تقع على عاتق المؤسسات حكومية كانت أم خاصة. أما بالنسبة للهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة والخاص بـ«ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة»، فإنه يمكن للمؤسسات أن تساهم في ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية الناضبة والطاقة، وتحسين جودة البيئة التنظيمية للعمل.

وعلى الرغم من وجود عدد من التجارب الرائدة في مجال المسؤولية المجتمعية في المؤسسات العربية، إلا أن هناك جملة من المعوقات التي تحول دون انتشار هذا المفهوم على نطاق أوسع. ويمكن إيجاز أهم هذه المعوقات بالآتي:

- عدم استكمال البنية التحتية والتنظيمية الداخلية والخارجية للمؤسسات لكي تقوم بدورها في مجال المسؤولية المجتمعية على أكمل وجه.
- عدم كفاية البيانات والمعلومات التي تسمح بصياغة سياسات واستراتيجيات قائمة على فهم عميق للواقع المجتمعي ومتطلباته.
- اقتصار مفهوم المسؤولية المجتمعية عموماً على العمل الخيري، ما يدل على ضعف وعي بعض المؤسسات بمفهوم وأهمية وأبعاد المسؤولية المجتمعية.
- محدودية الجهود التي تقوم بها المؤسسات التعليمية وأجهزة الإعلام في مجال نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية.
- قلة الخبرات الفنية المتخصصة في مجال المسؤولية المجتمعية، لا سيما تلك التي تتعلق بطرح المبادرات الجديدة وإعداد التقارير والمتابعة وإعداد مؤشرات الرصد والمتابعة.
- عدم القدرة على توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج المسؤولية المجتمعية.

إذن تبرز المسؤولية المجتمعية اليوم كمفهوم تدمج بموجبه المنظمات والمؤسسات الخاصة والعامة الشواغل المجتمعية والبيئية في عملياتها الإنتاجية والتجارية. ويوضح هذا التعريف أن المسؤولية المجتمعية غير منفصلة عن استراتيجية الأعمال بل تقع في صلب العملية الإنتاجية والتجارية. ويوضح كذلك هذا التعريف الطابع التطوعي للمسؤولية المجتمعية في تفاعل المنظمات والمؤسسات مع أصحاب المصلحة من مساهمين ومستخدمين وموظفين وموردين بالإضافة إلى المحيط الخارجي المحلي والبيئي. من ثم يعكس هذا التعريف مقاربة جديدة تصبح بموجبها المسؤولية المجتمعية عنصراً حيوياً في تنافسية مسؤولية تعمل على تحقيق تنمية شاملة متوازنة تعظم للشركات ربحيتها وتضمن لها وللبيئة المحيطة بها الاستدامة والرفاه.

٣- دور المعهد في الممارسة والترويج للمسؤولية المجتمعية

تميزت مسيرة المعهد العربي للتخطيط، منذ نشأته كمؤسسة عربية متخصصة بالتخطيط والتنمية، بمحطات عدة قدم خلالها العديد من الأنشطة والفعاليات التي تهدف إلى دعم جهود التنمية في الدول العربية. وقد انصب اهتمام المعهد خلال السنوات الأخيرة على مسؤوليته المجتمعية سواء كان ذلك على مستوى بيئته وبنية الداخلية أو آثاره وتفاعله مع الحكومات العربية وأصحاب المصلحة المختلفين. وأخذ هذا الاهتمام كذلك، بعداً مهماً تجسد في رؤيته ورسالته ومهامه الأساسية التي يقوم بها والمتمثلة في بناء القدرات العربية في مجالات التخطيط والتنمية، وتقديم الاستشارات التطبيقية في مختلف المجالات التنموية والبحوث والدراسات والتقارير الدورية، وكذلك تنظيمه للمؤتمرات وورش العمل الهادفة إلى تبادل الآراء ومناقشة الحلول الكفيلة بمواجهة التحديات ودفع عجلة التنمية. كما يسعى المعهد إلى بناء رأس المال البشري والمعرفي من خلال نشر الوعي التنموي ونشر ثقافة مجتمع المعرفة وريادة الأعمال وتنوير متخذي القرار.

وعلى هذا الأساس، شهدت استراتيجية المعهد للفترة (٢٠١٥-٢٠٢٠)، تفاعلاً واضحاً في تجسيد مفهوم المسؤولية المجتمعية كأداة لتحقيق أهداف المعهد العربي للتخطيط بما يساعد الدول العربية على تحقيق التنمية المستدامة في مجالات بناء القدرات والدعم المؤسسي والاستشارات والبحوث والدراسات كلها تصب نحو تحقيق خدمة المجتمع العربي بشكل مباشر من خلال بناء رأس مال بشري متطور وصقل مهارات العاملين في الحكومات العربية وتطوير قدراتهم العملية في مختلف المجالات التنموية خاصة في مجالات الدراسات الاستشارية ودعم اتخاذ القرار.

ويوضح ما يلي إنجازات المعهد في مختلف أنشطته الأساسية.

٣،١ ثقافة العمل والبيئة التنظيمية المحفزة

إيماناً من إدارة المعهد أن توسيع نطاق أثره ليغطي أكبر عدد من المستفيدين من مختلف الدول العربية، قام المعهد بتنفيذ خطة شاملة لتطوير بنيته التحتية والتنظيمية بهدف خلق بيئة عمل ملائمة ومحفزة لكوادره من خلال تحديث كافة مرافقه، وإعادة تأهيل وتوسعة القاعات التدريبية وتزويدها بكافة المتطلبات والأدوات التدريبية اللازمة، كما تم تحويل المكتبة إلى مكتبة رقمية وإطلاق مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم في هذا الإطار إنشاء قاعدة بيانات رقمية تضم كافة وثائق المعهد الناتجة عن مختلف الأنشطة الإنمائية التي ينفذها المعهد، وهي قاعدة صممت للاستخدام الداخلي، وذلك لتقليل الزمن المطلوب لكل العمليات الإدارية وبالتالي رفع إنتاجية موظفي المعهد بما يسمح لهم برفع قدرتهم على الإنجاز.

وتم في نفس السياق إنشاء قاعدة بيانات الخبراء العرب والتي تشمل بيانات الخبراء والمتخصصين العرب في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والمجتمعية بهدف زيادة التفاعل بين المختصين وتقليل تكلفة استخدام الموارد البشرية المتخصصة.

ويواصل المعهد جهوده لاستكمال الانتقال نحو المكتبة الرقمية باعتبارها أحد المكتبات المتخصصة في الوطن العربي بالتخطيط الإنمائي وقضايا وموضوعات التنمية المستدامة وقضايا المسؤولية المجتمعية، حيث يتم العمل على تحويل إصدارات المعهد الورقية إلى نسخ إلكترونية وإضافتها إلى مكتبته الرقمية. ويتم العمل حالياً على إضافة خاصية البحث الذكي داخل الإصدارات.

وعمد المعهد إلى التعريف بهذه القاعدة البيانية ودعوة الجهات العربية المتخصصة من إدارات عامة وجامعات ومراكز أبحاث وصناديق تنمية للمشاركة والاستفادة من هذه القاعدة البيانية، بالإضافة إلى إتاحة إمكانات مركز المعلومات لطلبة وأساتذة الجامعات لدعم الأنشطة الدراسية والبحثية في مجالات التنمية الاقتصادية والمجتمعية. ويسعى المعهد إلى زيادة تواجده في معارض الكتب والمعارض الجامعية وتوفير نسخ ورقية مجانية من إصداراته للمهتمين.

ويستمر المعهد من جهة أخرى في تطوير موقعه على شبكة الانترنت بما يتلاءم مع المتطلبات التقنية الحديثة، ويوفر موقع المعهد العديد من الخدمات التي من شأنها تسهيل تواصل الجهات والأفراد مع المعهد بالإضافة إلى عرض أهم الأخبار الخاصة بالمعهد، والإعلان عن النشاطات المستقبلية، كما يتيح الموقع إمكانية التقدم بطلب ترشيح لدورة تدريبية عبر الموقع، والتسجيل في قائمة الخبراء العرب. وقد تم أيضاً تفعيل حسابات المعهد على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة، حيث يتم عرض الإصدارات وأخبار المعهد. ويسعى المعهد للاستمرار بتطوير وتحسين المعلومات الواردة على موقعه على شبكة الانترنت، بالإضافة إلى تحسين الخدمات التي يوفرها الموقع لمستخدميه. وقد تم وضع وتنفيذ خطة جديدة تقضي بزيادة نوعية المشاركات عبر مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالمعهد، حيث تتم مشاركة مقتطفات من

أبرز إصدارات المعهد، مع إمكانية تحميل الإصدارات عبر رابط يعيد المستخدم الى موقع المعهد.

٣,٢ تطوير نموذج العمل والانفتاح على أصحاب المصلحة وعلى التحديات التنموية المتجددة

من العوامل التي تقف وراء نجاح المعهد العربي للتخطيط هي قدرته على تحديد ومراجعة أولوياته وأهدافه وربطها بمسؤوليته المجتمعية. وقد ظل هذا السجل، قبل عام ١١٠٢، منحصراً في تنفيذ برامج تدريبية ضمن خطته العامة للدول العربية، إلا أنه تحول بعد هذه الفترة إلى برامج وأنشطة وفعاليات متعددة تلبي احتياجات مختلف مؤسسات القطاع الخاص وكذلك مؤسسات النفع العام في الدول العربية، وخاصة تلك الموجهة إلى قطاع المرأة والشباب والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذوي الاحتياجات الخاصة والمتقاعدين والجمعيات الخيرية والمجتمعية والبيئية.

وينبع هذا التوجه من قبل المعهد من إحساسه بمسؤوليته المجتمعية تجاه مجتمعه المحيط به في دولة المقر ومحيطه الاقليمي في بقية الدول العربية، حيث نظم المعهد العديد من البرامج التدريبية والخدمات الاستشارية وساهم في العديد من الفعاليات وأطلق عدداً من المبادرات الريادية الهادفة. ومن بين أهم ممارسات المسؤولية المجتمعية للمعهد، نوجز الآتي:

٣,٢,١ في مجال التدريب

يقدم المعهد من خلال خطة نشاطه السنوي عدد كبير من البرامج التدريبية التي يتم تطويرها سنوياً بما يتناسب مع آخر المستجدات التنموية الدولية، وبحيث تركز على المهارات والقدرات ضمن إطار التنمية المستدامة. وقد تم تقديم عدداً من البرامج التدريبية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- برنامج «سياسات وأهداف التنمية المستدامة وتقييم الأثر البيئي».

- برنامج «سياسات وأهداف التنمية المستدامة».

- برنامج «البيئة والتنمية المستدامة».

- برنامج «المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة».

وارتفع عدد البرامج التدريبية التخصصية من (٤٠) برامجاً أسبوعياً خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٥) إلى (٦٥) برنامجاً خلال الفترة (٢٠١٥-٢٠١٨)، وأدى ذلك إلى زيادة عدد المشاركين من الدول العربية في مختلف الأنشطة التدريبية التي نفذه المعهد خلال الخمس سنوات الماضية إلى حوالي (٢١,٠٠٠) مشاركاً، موزعين على عدد من البرامج التدريبية المتخصصة التي نفذه المعهد في مقره. بالإضافة إلى تلك المنفذة خارج مقر المعهد لصالح الدول العربية.

٣,٢,٢ في مجال الاستشارات

تركز خدمات المعهد الاستشارية على تطوير الأدوات والمنهجيات التي تسمح باستقطاب الاستشارات التي تدرج ضمن الميزة النسبية واختصاصات المعهد في مجال التخطيط والتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والمجتمعية، ونشر ثقافة الريادة والمسؤولية المجتمعية في إطار أهداف التنمية المستدامة. وقدم المعهد خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٨) حوالي (٥٤) دراسة استشارية لوزارات ومؤسسات عربية متعددة، تضمنت طيفاً واسعاً من القضايا التنموية.

ويقوم المعهد في هذا الإطار بإعداد التقارير الوطنية والإقليمية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، واستكشاف السياسات والبرامج التي من شأنها الارتقاء بمقدرة الدول على تحقيق مثل هذه الأهداف. ومن ضمن هذه التقارير، على سبيل المثال، إعداد «التقرير الوطني الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لسلطنة عُمان» لصالح المجلس الأعلى للتخطيط في سلطنة عُمان.

٣,٢,٣ في مجال البحوث

ينفذ المعهد من خلال خبرائه وبالتعاون مع خبراء من خارج المعهد، بحثاً ودراسات في مجالات اقتصادية وتنموية مختلفة

تتم الدول العربية بشكل مباشر، ويتم إصدار تلك البحوث عن طريق نشرها على شكل مطبوعات مثل:

- جسر التنمية.
- سلسلة دراسات تنمية.
- سلسلة أوراق عمل.
- تقرير التنافسية العربية.
- تقرير التنمية العربية، والذي تناول الموضوعات التالية:
 ١. «نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي» (الإصدار الأول، ١٩٨٢).
 ٢. «الإدارة الاقتصادية والمجتمعية للنمو الشامل التشغيلي» (الإصدار الثاني، ٢٠١٦).
 ٣. «سياسات الحديثة للتنوع الاقتصادي: مدخل تصويب المسار التنموي وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية» (الإصدار الثالث، ٢٠١٧).
 ٤. «المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية - دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة» (الإصدار الرابع، ٢٠١٩).

٣,٢,٤ في مجال اللقاءات التنموية :

- نظم المعهد الدعم والمساندة حوالي (٠٣) فعالية لصالح مختلف الدول العربية خلال الفترة (٢٠١٥ - ٢٠١٨)، تضمنت لقاءات تنمية من مؤتمرات أو ورش عمل قدم المعهد من خلالها الدعم المالي والمشاركة في التنظيم وتقديم الدعم اللوجستي، وكذلك المشاركة في أوراق عمل مناسبة، وفيما يلي ملخصاً لأبرز هذه اللقاءات التنموية التي شارك فيها المعهد:
- عقد ورشة العمل حول «سياسات تشجيع الاستثمار والصادرات في دولة الإمارات العربية المتحدة» لصالح وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة.
 - عقد مؤتمر «التكامل الاقتصادي العربي» بتنظيم مشترك

- بين المعهد ومركز جامعة الدول العربية بتونس في مقر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مدينة تونس.
- شارك المعهد في أنشطة وفعاليات الملتقى الإعلامي العربي للشباب السابع، الذي نظمه الملتقى الإعلامي العربي في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية.
- عقد الملتقى البلدي الأول للبلديات حول «دور البلديات في مجال السلامة والأمن الغذائي» بتنظيم مشترك بين المعهد العربي للتخطيط وكل من المؤسسة اللبنانية للتأهيل والتطوير والجمعية اللبنانية للتنمية العلمية، وبدعم مشترك من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبلدية بيروت وبلدية الكويت، وذلك في مدينة بيروت بالجمهورية اللبنانية.
- عقد مؤتمر تمكين شركاء الاستدامة في تطوير المدن «مدينتنا مسؤوليتنا»، بتنظيم مشترك بين المعهد الراعي الرئيسي والشريك الاستراتيجي، بالتعاون مع بلدية ظفار ومؤسسة الرعاية الأولى لتنظيم المؤتمرات، في مدينة صلالة بسلطنة عُمان.
- شارك المعهد في «الملتقى الأممي المتقدم لاحتراف ممارسات المسؤولية المجتمعية»، والذي نظمته الشبكة الإقليمية للمسؤولية المجتمعية في مدينة المنامة بمملكة البحرين.
- شارك المعهد في ورشة «الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية»، والتي نظمها قطاع الشؤون المجتمعية بجامعة الدول العربية في مدينة شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية.
- شارك المعهد في المؤتمر الوزاري العربي «إدماج الأبعاد المجتمعية لخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ في السياسات المجتمعية في الدول العربية»، والذي نظمته إدارة التنمية والسياسات المجتمعية بالتنسيق والتعاون مع وزارة الشؤون المجتمعية في الجمهورية التونسية في الجمهورية التونسية.

- شارك المعهد في المؤتمر العربي الرابع للإصلاح الإداري بعنوان «الإدارية بين القطاعين الحكومي والخاص: نحو التميز المؤسسي»، الذي نظمته المنظمة العربية للتنمية الإدارية في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.
- شارك المعهد في مؤتمر «أهداف التنمية المستدامة في مواجهة الأوضاع العربية بعد ٢٠١١: فرص النمو وتحديات العدالة المجتمعية في ضوء تعثر تجربة التعاون الاقتصادي العربي»، والذي نظمته الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية.

٣,٢,٥ في مجال دعم صناعة القرار

كما يسهم المعهد في تقديم دعم صناعة القرار عن طريق تقديم الدعم الفني المباشر ومن خلال إيفاد خبراء المعهد للعمل في المؤسسات العربية في إطار مشاريع وبرامج محددة، وكذلك مساهمة خبراء المعهد في عمل اللجان الفنية التي تأسسها مختلف الدوائر الحكومية لإيجاد الحلول للإشكاليات التنموية التي تواجهها، والمساهمة في إعداد التقارير الفنية المتخصصة وإجراء الدراسات والتحليلات الاقتصادية اللازمة لدعم مُتخذ القرار التنموي بالمعلومات المناسبة.

٣,٢,٦ في مجال الشراكات الإقليمية والدولية

عزز المعهد الشراكات مع المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية المعنية بقضايا التنمية المستدامة وذلك على النحو التالي:

- المشاركة في عضوية المجالس الأمامية labolG sGDS المشاركة المعنية بأهداف التنمية المستدامة، وذلك بحضور الاجتماع السنوي الذي يعقد في مدينة دبي على هامش اجتماعات «القمة الحكومية» timmuS tnmnrevoG dlroW.
- الشراكة مع البنك الدولي وذلك بتوقيع اتفاقية في منتصف العام الماضي للتعاون في عدد من المجالات التنموية ومن ضمنها تنفيذ ورش عمل حول التنمية المستدامة، حيث تم تنفيذ

- ورشة العمل الأولى بعنوان «تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي» في منتصف العام الحالي في القاهرة. وتهدف الورشة إلى تبادل الخبرات وتزويد المشاركين بأحدث المعارف وأفضل الممارسات الدولية في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وشارك في الورشة مجموعة منتقاة من كبار المسؤولين في الدول العربية من القائمين على تنفيذ أجندة التنمية المستدامة على المستويين الوطني والمحلي.
- الشراكة مع جامعة الدول العربية في جمهورية مصر العربية لإعداد وثيقة «الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد ٢٠٢٠ - ٢٠٣٠»، والتي كانت نتاج عمل دؤوب من فريق من الخبراء، وإدارة التنمية والسياسات المجتمعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وتم مناقشتها وإثرائها خلال عدد من الاجتماعات وورش العمل على مستوى كبار المسؤولين والمتخصصين من الدول الأعضاء، بمساهمات مقدرة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، الاقتصادية والمجتمعية. وتوج هذا العمل باعتماد القادة العرب له، في القمة العربية التنموية التي عقدت في العاصمة اللبنانية بيروت في يناير ١٠٢٠٩. وسيقوم المعهد باستكمال دوره بدعم هذه الوثيقة وترجمتها إلى خطط وبرامج عمل تتبناها الحكومات العربية، وتعكس إيجاباً على مستوى معيشة المواطن العربي، وعلى كافة مؤشرات وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة.
- الشراكة مع اللجنة الاقتصادية والمجتمعية لغربي آسيا (الاسكوا) في مجال الفقر متعدد الأبعاد: يشمل ذلك القضايا المتعلقة بقياس الفقر على الصعيدين الإقليمي والوطني وبناء القدرات لتقييم تأثير تدخلات السياسة العامة مثل برامج التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة.
- المشاركة في مختلف الفعاليات التي تنظمها الجهات الحكومية والبحثية ومؤسسات المجتمع المدني والمتعلقة

بالتنمية المستدامة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١. المؤتمر الإقليمي الأول للقيادة التنموية في ظل العالم الرقمي «قيادة.. تكنولوجيا.. تنمية مستدامة» وذلك بتقديم ورقة بعنوان «رؤية لإعداد قيادات تنموية مستدامة تحقق التميز والتفوق المؤسسي»، خلال الفترة ٢٥ - ٢٧ مارس ٢٠١٩ والذي نظمه المركز الإقليمي لتطوير البرمجيات التعليمية بدولة الكويت.

٢. منتدى القطاع الخاص العربي التحضيري لقمة بيروت: «الثورة الصناعية الرابعة، التنمية المستدامة: اقتصاد عربي أكثر احتوائية» وذلك يوم ١٦ يناير ٢٠١٩، الذي نظمه اتحاد الغرف العربية في الجمهورية اللبنانية.

٣. مؤتمر «تمكين شركاء الاستدامة في تطوير المدن: مدينتنا مسؤوليتنا»، عقد في سلطنة عُمان خلال الفترة ١٢ - ١٣ سبتمبر ٢٠١٨، بالتعاون مع بلدية ظفار ومؤسسة الرعاية الأولى لتنظيم المؤتمرات.

٤. «الملتقى الدولي الثالث المتخصص في الترويج لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ وتطبيقاتها» بتقديم ورشة عمل حول «المجتمع الأخضر وأدواته لتطبيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠» وذلك يوم ١٠ مايو ٢٠١٩.

٥. «الملتقى الأهمي المتقدم لاحتراف ممارسات المسؤولية المجتمعية»، خلال الفترة ١ - ٣ فبراير ٢٠١٩، الشبكة الإقليمية للمسؤولية المجتمعية في مملكة البحرين.

٦. ملتقى صنّاع القرار حول «آفاق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي»، عقد بمقر المعهد العربي للتخطيط بتاريخ ١١ يناير ٢٠١٨.

٧. الاجتماع السادس عشر لمديري معاهد ومدارس الإدارة في الوطن العربي تحت عنوان «تفعيل دور الموارد البشرية في التنمية المستدامة: دور معاهد الإدارة

والتنمية الإدارية في تحقيق ذلك»، عقد بمقر المعهد العربي للتخطيط خلال الفترة ١٥ - ١٦ نوفمبر ٢٠١٦، بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

٨. مؤتمر «أهداف التنمية المستدامة في مواجهة الأوضاع العربية بعد ٢٠١١: فرص النمو وتحديات العدالة المجتمعية في ضوء تعثر تجربة التعاون الاقتصادي العربي»، خلال الفترة ١١ - ١٢ نوفمبر ٢٠١٧، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في جمهورية مصر العربية.

٩. المؤتمر السنوي الثاني للحوكمة حول «حوكمة القطاعين العام والخاص والتنمية المستدامة والإصلاحات المالية والاقتصادية»، خلال الفترة ٢٠ - ٢١ مارس ٢٠١٧، عقد بالتعاون مع مؤسسة التنمية والتطوير للاستشارات الإدارية.

٤- الخلاصة

ما تمت الإشارة إليه من نماذج متعددة لممارسات المسؤولية المجتمعية للمعهد العربي للتخطيط خلال مسيرة عمله في سياق هذا العرض الموجز، ما هو إلا غيض من فيض، فالمتابع لأنشطة المعهد وخدماته وفعالياته يلمس بوضوح، أن المعهد شهد خلال العقد الأخير قفزة نوعية نحو التطور والانتشار والريادة، ما أكسبه سمعة مرموقة ومكانة بارزة من بين المؤسسات العربية الإنمائية، ما يدل على أن المعهد ماضٍ في تحقيق رؤيته منطلقاً من إيمانه العميق بنبل رسالته الإنمائية ومسؤوليته المجتمعية تجاه المجتمعات العربية.

وقد بدأ المعهد اليوم في وضع إطار مؤسسي لإعداد استراتيجيته القادمة (٢٠٢٠-٢٠٢٥) التي ستشهد مرحلة جديدة من العمل في إطار مفهوم أوسع للمسؤولية المجتمعية تهدف إلى تحديد المجالات ذات الأولوية في مختلف أنشطته الإنمائية وفي آليات عمله لدعم جهود التنمية العربية.

البيئة والتنمية المستدامة في قطر: الإنجازات والتحديات

بقلم: الدكتور محمد بن سيف الكواري

السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
المفوض الأممي للترويج لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

قدمت دولة قطر ممثلة بوزارة التخطيط التنموي والإحصاء الاستعراض الوطني الطوعي الثاني للدولة، إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي انعقد في مدينة نيويورك خلال الفترة ٩-١٨ يوليو / تموز عام ٢٠١٨، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لعام ٢٠١٨. ويأتي إعداد هذا الاستعراض ودولة قطر تحرز تقدماً كبيراً في تحقيق العديد من الأهداف والغايات، وذلك في ظل العمل الجاد بغية تحقيق رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ التي اعتمدها الدولة في يوليو/ تموز عام ٢٠٠٨. إذ سمت رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ تصوراً لمجتمع حيوي، تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ويحفظ التوازن بين البيئة والإنسان، ويؤمن العيش الكريم للسكان جيلاً بعد جيل.



والتنمية والتصحر. ومع ذلك، لا يكفل ذلك تحديد مناطق محمية وحده بدون إدارة سليمة لحماية الأنظمة البيئية الطبيعية داخل حدودها.

كما تتميز البيئة البحرية بامتداد سواحلها وتنوع مواردها البحرية لتشمل مواطن للشعاب المرجانية والأعشاب البحرية وأشجار القرم ومناطق توالد الأسماك والقشريات، بالإضافة إلى مواطن توالد وتعشيش وتغذية السلاحف البحرية وأبقار البحر. وفي ضوء التطور الصناعي والعمراني المتسارع بالدولة تظهر الحاجة الملحة للحفاظ على سلامة ونوعية المياه، وضرورة إعداد خطة شاملة لمراقبة البيئة البحرية، والتي تهدف لتقييم الوضع الراهن والتنبؤ بالتغيرات المستقبلية، والتوصل لتوصيات وآليات للحفاظ على البيئة البحرية وضمان استدامة مواردها.

ومن بين هذا الاستعراض الذي قدمته دولة قطر التقدم المحرز للهدف ١٥ والمعني « بالحياة في البر: » حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي»، حيث يعد التنوع الحيوي جزءاً مهماً من البيئة القطرية ومن تراث دولة قطر، والذي يعد أيضاً مكوناً من أجل الحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية والأمن الغذائي والتنمية المحلية، ولتوفير أسس البحث العلمي والطبي وغيرها من المنافع. إن خسارة التنوع الحيوي لا يمكن تعويضها بسهولة خاصة في بيئة قاسية كبيئتنا المحلية، لذا يجب العمل على حفظ وصون تلك الموارد الهامة.

تهدف المناطق البرية والبحرية المحمية إلى حماية الأنظمة البيئية الصحراوية الحساسة من الصيد والرعي الجائر

وتعمل دولة قطر على الحد من التلوث وصون وحماية البيئة والحفاظ على التنوع الحيوي، وذلك من خلال إصدار العديد من القوانين والتشريعات التي تحافظ على البيئة وتحقق التنمية المستدامة، إضافة إلى ذلك قامت الدولة بتشجيع البحوث العلمية الرامية إلى الحفاظ على البيئة وتقديم الحلول العلمية النموذجية التي تتفق مع النظم الدولية الصادرة في هذا الشأن. كما عززت الدولة التزامها بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعمل على المحافظة على البيئة وتنميتها وتعزيزها، وأنشأت عدة مراكز ومعاهد مهمة ذات علاقة بالبيئة.

أولاً: مواءمة أهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠٢٢-٢٠١٨) مع الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة

تضمنت استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر (٢٠٢٢-٢٠١٨) الأهداف التالية التي تعمل على تحقيق النظم الإيكولوجية البرية ومكافحة التصحر ووقف فقدان التنوع البيولوجي:

- تخفيض تركيز مكونات الهواء وفقاً للمعايير القطرية لنوعية الهواء المحيط.
- تحسين جودة المياه الساحلية والبحرية لتتوافق مع المعايير القطرية المعتمدة.
- تثبيت معدل توليد المخلفات المنزلية تحت ١,٦ كغم/ فرد/يوم خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢.
- إعادة تدوير ١٥٪ من المخلفات الصلبة المتولدة.
- إنشاء حزام أخضر حول مدينة الدوحة وضواحيها.
- رفع المستوى المعرفي عن الوضع الحالي والمستقبلي للتنوع الحيوي وإنشاء وتشغيل قاعدة بيانات التنوع الحيوي.
- تحقيق الإدارة المستدامة للمحميات الطبيعية والنظم

البيئة.

- توفير بيانات ومعلومات عن البيئة القطرية اللازمة لتعزيز وتحسين الإدارة البيئية.
- بناء مجتمع لديه وعي بيئي وداعم للاستدامة البيئية.

ثانياً: الإنجازات

حققت دولة قطر الإنجازات التالية في مجال حماية النظم الإيكولوجية وتعزيز استخدامها المستدام، ووقف فقدان التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر:

في مجال التنفيذ

قامت دولة قطر ممثلة بوزارة البلدية والبيئة وبعض الجهات المعنية بتنفيذ بعض الأنشطة المتعلقة بالبيئة بهدف القضاء على حالات زيادة مستويات الأوزون من خلال تحسين إدارة جودة الهواء منها: إنشاء برنامج متطور لرصد جودة الهواء، وزيادة مساحة غابات أشجار المانجروف (أشجار القرم) من نحو ٧,٣١ كم^٢ عام ٢٠١٠ إلى ٩,٣ كم^٢ كمساحة مانجروف كثيفة في عام ٢٠١٥، بينما وصلت مساحة المانجروف الإجمالية إلى ٢١,٢٦ كم^٢، وزيادة المسطحات الخضراء (إنشاء ٤٠ حديقة متكاملة في مختلف المناطق ليصبح عددها ٨٧ حديقة) وزراعة ٣٧ ألف شجرة سدر ونباتات محلية، كما حققت دولة قطر الترتيب ٣٢ دولياً عام ٢٠١٨ من بين ١٨٠ دولة في مؤشر الأداء البيئي الصادر عن جامعة بيل بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي الدولي من خلال ٢٤ مؤشر. كما تم إطلاق مشروع تأهيل البر القطري بهدف المحافظة على الغطاء النباتي والعمل على تأهيل الروض واستزراع البر بالنباتات المحلية المتأقلمة. كما تم إنجاز مشروع حصر وتجميع وتوصيف وحفظ النباتات البرية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وإنشاء مشروع البنك الوراثي الحقلية بهدف حفظ الأنواع المحلية الهامة والنادرة والمهددة

بالانقراض، حيث تم به حفظ بعض الأشجار والشجيرات، وزيادة مساحة المناطق البرية المحمية من ١١٪ إلى ٢٣,٦٪ من المساحة الكلية لدولة قطر وبمساحة قدرها ٢٧٤٤ كم^٢، والمساحة المائية إلى ٦,٢٪ وقدرها ٧٢٠ كم^٢، وبذلك فقد أصبح إجمالي المساحة المحمية الكلية (برية+ مائية) ٣٤٦٤ كم^٢ بما يمثل نحو ٣٠٪ من المساحة البرية الكلية لدولة قطر، وهي من أعلى النسب في العالم.

في مجال الحوكمة

اتخذت الدولة إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والإتجار بها، وكذلك اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية ووقف فقدان التنوع البيولوجي وحماية الأنواع المهددة ومنع انقراضها. كما تم إنجاز دراسة التنوع الحيوي للطيور البرية الذي رصد وجود ٣٢٢ نوعاً من الطيور، ومشروع التنوع الحيوي في السحالي الذي

رصد وجود ٢١ نوعاً من السحالي، ومشروع حصر وتوصيف الموارد الوراثية الحيوانية لحيوانات الغداء والزراعة، حيث تم الانتهاء من حصر وتوصيف الإبل، وبرنامج الإكثار في الأسر وإعادة التوطين (تربية وإكثار الحيوانات المهددة بالانقراض في الأسر لاسيما المها العربي وغزال الريم والنعام والحبارى)، ومشروع تأهيل البر القطري، ومشروع حصر وتجميع وتوصيف وحفظ النباتات البرية، ومشروع إنشاء البنك الوراثي الحقلي، وكذلك قيام وزارة البيئة (سابقاً) عام ٢٠١٥ بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي في قطر وخطوات العمل ٢٠١٥ - ٢٠٢٥.

ثالثاً: التحديات

إن أهم التحديات المتعلقة بحماية النظم الإيكولوجية البرية ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي هي تغير المناخ وندرة المياه واللذان يمثلان تهديدات كبيرة للتنوع الحيوي.

دور المجتمع الأكاديمي في تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة العربية في ضوء مسؤولياته الاجتماعية

بقلم: الدكتور خليل الخطيب

أستاذ إدارة التعليم العالي المساعد – جامعة صنعاء
مدير عام الدراسات والبحوث – وزارة التعليم العالي – اليمن

تعرف الإدارة بأنها: «حسن استغلال الموارد والامكانيات المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة»، وتأتي الموارد البشرية في المقدمة، كونها؛ هي من تدير بقية الموارد، وتتحكم فيها، كالموارد المالية والمادية والتقنية وغيرها، وهي من تسن التشريعات، وتضع الاستراتيجيات، وبرامج تنفيذها، مما يتطلب إيلاء الموارد البشرية أهمية بالغة في مختلف القطاعات، وهذه الخطوة تمثل «بداية البدايات».

ويمثل المجتمع الأكاديمي أهم الموارد البشرية، باعتباره مصدر المعرفة، ومنبع الابداع الفكري، وهو المعني قبل غيره، من الفئات الأخرى، في تنمية الوعي المجتمعي، وغرس مفاهيم الفكر التنموي المستدام، داخل المؤسسات الجامعية وخارجها، وتزخر الجامعات العربية بالعديد من الكوادر العلمية المؤهلة تأهيلاً عالياً، في مختلف التخصصات، باعتبارها تمثل ثروة قومية لكل قطر عربي على حده، وللأمة العربية قاطبة، إذا ما تم حسن استغلالها، وتمكينها من القيام بأدوارها المنوطة بها تجاه أوطانها ومجتمعاتها، وخاصة في ظل المتغيرات المعاصرة، والتطورات والأزمات المتلاحقة والمتسارعة.

وتأتي أهداف التنمية المستدامة الواردة في رؤية الأمم المتحدة ٢٠٣٠، في مقدمة الأهداف التي يتوجب على المجتمع الأكاديمي العربي الاهتمام بها، والعمل على تحقيقها، خلال الفترة الزمنية المحددة لها، وهذا يتطلب حشد الطاقات الفكرية والعلمية أولاً، وتهيئة الظروف الملائمة لها، كي تتمكن من القيام بأدوارها وواجباتها بشكل علمي منظم، بالشراكة مع مثلث التنمية، والذي يتكون، من: (القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع)، كل فيما يخصه، ويقع المجتمع الأكاديمي ضمن هذه الثلاثة الأضلاع التنموية، وبنسب متفاوتة، مع غلبة وجوده وتأثيره وتأثره بالقطاعين الحكومي والمجتمعي غالباً، ويستطيع القيام بعدد من الأدوار في كافة القطاعات، وبنسب متفاوتة أيضاً.

وفي هذا المقال القصير، سيتم التركيز على دور واحد فقط من أدوار المجتمع الأكاديمي، لإثراء الفكرة، وتعميم الفائدة، ويتمثل في: «تأسيس الجمعيات العلمية العربية المتخصصة»، بهدف توطين العلم، وتوظيف نتائج البحوث والدراسات، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ويمكن تنفيذ هذا الدور الهام وفقاً للخطوات التالية:

١- قيام وزارة التربية والتعليم العالي باستحداث إدارة عامة ضمن هيكلها التنظيمية، تسمى: «الإدارة العامة للجمعيات العلمية»، ويتم تأطيرها أيضاً ضمن الهياكل التنظيمية للجامعات، وتحديد مهامها، يديرها كادر أكاديمي مؤهل، وذو دراية واطلاع واسع بأعمال الجمعيات، وأهداف التنمية المستدامة.

٢- وضع نظام من قبل الإدارة المقترحة لتأسيس عدد من الجمعيات العلمية المتخصصة، على المستوى الوطني، وعلى مستوى كل جامعة، وكل قطاع، ومنها: الصحة، والتعليم، والزراعة، والأمن الغذائي، والصناعة والتجارة، والمياه، والبيئة، والسكان، والنوع الاجتماعي، والمساواة

والعدالة الاجتماعية وغيرها، بحيث يصبح لكل تخصص علمي جمعية علمية، ويقابل كل جمعية هدف من أهداف التنمية المستدامة، ويكون لها نظام أساسي، ولوائح تنظيمية، وأهداف محددة، تلتقي وتتكامل مع بعضها، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مثلاً: يتم إنشاء الجمعية العلمية الزراعية من حملة المؤهلات ذات العلاقة بالزراعة، كالغذاء والنبات والطب البيطري والحيوان، والنحل، والبذور، وغيره، وحشد الطاقات الفكرية لهذه النخبة الأكاديمية، واستثمار أفكارها وأعمالها البحثية، لتحقيق الهدف العالمي الثاني، والذي يتعلق بالقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، وهكذا بالنسبة لبقية التخصصات الأكاديمية، والأهداف العالمية.

٣- تعمل الوزارة والجامعات على توفير الدعم المالي لهذه الجمعيات، وتسهيل مهامها، بالتنسيق مع القطاع الخاص والمؤسسات الانتاجية، ومنظمات المجتمع المدني، والبلديات، وغيرها.

٤- تقوم الجمعيات بتشجيع وتحفيز المجتمع الأكاديمي على تنظيم وحضور المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش، واعداد المشروعات البحثية المشتركة، مع باحثين محليين ودوليين، بالتنسيق مع المنظمات الدولية ذات العلاقة، واصدار المطبوعات والمنشورات العلمية، والتركيز على تقديم مبادرات وآليات فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥- تساند وسائل الاعلام المختلفة، الجمعيات العلمية في تنفيذ أهدافها، وبرامجها المختلفة.

٦- التنسيق والتجسير بين الجمعيات العلمية وبين المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، فمثلاً: يتم التنسيق والتعاون بين الجمعية العلمية الزراعية ومنظمة الفاو

التابعة للأمم المتحدة، وبين الجمعية العلمية التربوية، مع منظمة اليونسكو، وهكذا.

٧- تأطير مفاهيم المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة والفكر التنموي المستدام ضمن المناهج والمقررات الدراسية بالمؤسسات التعليمية المختلفة.

٨- استحداث برامج التعليم المستمر، والتنمية المستدامة ضمن برامج الدراسات العليا، (دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه)، في الجامعات والكليات والمعاهد العليا، واستحداث كراسي علمية خاصة، لتشجيع الطلبة على الالتحاق بها.

٩- تنمية المسؤولية الاجتماعية، وتعزيز الشراكة بين القطاعات الحكومية والخاصة والمنظمات، لما من شأنه تنمية الفكر التنموي المستدام، وتنفيذ برامج ومشروعات تنمية وتدريبية في المدن والأرياف، وإشراك المرأة والشباب في تلك المشروعات.

١٠- إنشاء صناديق وجوائز علمية لأفضل المشروعات البحثية والخدمية والتدريبية والتنمية التي تقدمها الجمعيات العلمية.

١١- استخلاص التجارب الإقليمية والدولية الناجحة، وتعميمها، والاستفادة منها.

١٢- عقد مؤتمر علمي سنوي على مستوى كل دولة عربية، يتضمن تقييم أداء المؤسسات الحكومية والخاصة والمنظمات تجاه، فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية

المستدامة، يتبعه مؤتمر عربي شامل، تحت رعاية وإشراف الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية، لتبادل الخبرات، والتشبيك بين الجمعيات العلمية العربية، والاستفادة من الأفكار والبحوث المقدمة، ونتائج وتوصيات المؤتمرات السابقة، يتم اختيار مكان انعقاده، من قبل إدارة الشبكة، بالتنسيق مع الجمعيات العلمية في بلدانها. واستخلاصاً لكل ما سبق؛

فإن دور المجتمع الأكاديمي العربي لا يقتصر على تقديم المحاضرات النمطية في القاعات الدراسية، ونشر بضعة أبحاث، بل إن دوره يتعدى أسوار الجامعات، ليصل إلى كافة المستويات الرسمية والشعبية، ويتجاوز حدود الأوطان الجغرافية، فالأهداف لم تعد محلية، بل صارت أممية عالمية، وحدة التنافس تزداد يوماً بعد يوم بين الحكومات والشعوب، مما يستوجب على المجتمع الأكاديمي العربي التفكير، بطريقة متعددة الأبعاد، وتأسيس جمعيات علمية متخصصة، لتقوم بعدد من المهام، كالبحث المؤسسي والتدريب والاستشارات وتقديم الرؤى ومقترحات التطوير لصناع القرار، وتنفيذ المشروعات على أرض الواقع، ومتابعتها، وقياس أثرها، وإعداد القيادات الشابة المسؤولة اجتماعياً من الجنسين، من منطلق: «القادة القدامى يعلمون القادة الجدد»، واستناداً الى مبادئ المسؤولية المجتمعية، المناطة بالمجتمع الأكاديمي العربي، وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتحسين الحياة العامة، من الخليج إلى المحيط.

الإعلام المسؤول والتحديات الاقتصادية نحو استدامته

بقلم : أ. د علي عبدالله آل إبراهيم

رئيس التحرير المسؤول للكتاب العربي في المسؤولية المجتمعية

المتفحص للواقع الإعلامي في الوطن العربي، يجده أنه في مواجهة تحديات اقتصادية عديدة ، الزمته التعامل معها، ووضعته في فوهة مشكلتين أساسيتين هما : الضوابط الأخلاقية والمهنية ، الواجب الالتزام بها، والتي تجعل منه اعلاما حرا ومسؤولا، وكذلك ممارسات غير مسؤولة تلزمه أن يتعامل بها أحيانا، من جراء ضغوط المعلنين، والممولين أصحاب الأجندات المشبوهة ،والعطاءات المشروطة والمرتبطة بمصالح خاصة، قد تخالف المعيارية والمرجعية الأخلاقية في الممارسات المهنية. واليوم، أصبحت الساحة الإعلامية واضحة وضوح بين لا لبس فيه. ونرى كيف تتبدل جلود الكثير من الإعلاميين، والمؤسسات الإعلامية، بين ليلة وضحاها ، وتنتقل من اليمين إلى اليسار دون أي احراج. وبالتالي، أصبح ضروريا أن يكون للإعلام وممارساته، معيارا مرجعيا أخلاقيا. لقد بدأ تدوين أخلاقيات العمل الإعلامي ومواثيق الشرف، وقواعد السلوك المهنية للمرة الأولى، في بداية العشرينات من القرن الماضي، وهناك الآن عدد قليل من الدول من بين المائتي دولة في العالم، لديها نظم متطورة في الاتصال الجماهيري ذات مواثيق لأخلاقيات المهنة تؤثر بشكل فعال على القائمين بالاتصال، أو تحمي التدفق الحر الإعلامي. فالإعلام كمهنة تقوم على أسس من الأخلاق ، واجب التحلي بها لكل فرد يمتثلها.